

الفصل الأول

العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

١- يُوقَّع تعاطي المخدرات أذىً بالغاً بالصحة العامة والسلامة العامة في جميع أنحاء العالم كل عام، وهو يهدد التنمية السلمية في كثير من المجتمعات ويعوق قيامها بوظائفها بسلاسة. ومن ثَمَّ فإن فهم التكاليف الاقتصادية لتعاطي المخدرات ضروريٌّ لوضع السياسات الرامية إلى خفض هذه التكاليف. غير أنَّ المحاولات الساعية إلى حساب العبء النقدي العالمي المترتب عن تعاطي المخدرات تُكَبَّل بالقيود التي تحدُّ من البيانات في المجالات الكثيرة التي يجب وضعها في الحسبان من أجل التوصل حتى إلى تقدير تقريبي لإجمالي التكلفة العالمية لتعاطي المخدرات. ولا بدَّ أن تُوضَّح في الاعتبار عند تحليل العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات أيُّ مكاسب تُحقَّق وأيُّ مصروفات تُنفق في هذا الصدد. ومع أنَّ حساب كامل مبلغ تكاليف تعاطي المخدرات بالدولار حقيقةً في جميع أنحاء العالم ينطوي على تحديات، فإنَّ تحليل عواقب تعاطي المخدرات وفهم المجالات التي يؤثر فيها يساعدنا كلاهما في رسم صورة واضحة للسُّبل التي يؤثر بواسطتها تعاطي المخدرات في العالم.

٢- وتتناول هذه المناقشة بالتحليل عواقب تعاطي المخدرات في خمسة مجالات أساسية هي الصحة، والسلامة العامة، والجريمة، والإنتاجية، والإدارة الرشيدة (الحوكمة)، باستخدام الأدلة الإثباتية المتاحة. وتتوقَّف آثار تعاطي المخدرات في هذه المجالات على طائفة من العلاقات المترابطة ضمن إطار هذه الميادين وخارجه، بما في ذلك عوامل أخرى، ومنها مثلاً ما نُوقِّش في الفصل الأول من تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١١،^(٧) أيُّ البُنى الاجتماعية والقيم الثقافية والسياسات العامة الحكومية. ويركِّز هذا الفصل على المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية، ولا يخوض في عواقب تعاطي مخدرات

محدَّدة (وبخاصة بالنظر إلى انتشار تعاطي مخدرات متعدِّدة). ومن المهم أيضاً ألا ننسى أنَّ التكاليف والعواقب تختلف على نطاق واسع من منطقة جغرافية إلى أخرى. ومن ثَمَّ فإنَّ مسألة التكاليف تُناقش في سياق مختلف المناطق، مع أنَّ محدودية البيانات دلَّت على أنَّ هذا ليس ممكناً دائماً.

٣- وترد في هذا الفصل مناقشة وجيزة لتكاليف السياسات البديلة وتأثير تعاطي المخدرات الاقتصادي غير المتناسب على فئات معيَّنة من السكان، بما في ذلك النساء والأطفال، والأسر والفقراء. ويختتم الفصل بعرض عددٍ من الاستنتاجات والتوصيات وأفضل الممارسات، مقترنة بأدلة علمية راسخة من الواقع، من أجل خفض التكاليف الاقتصادية العالمية لتعاطي المخدرات وتحسين رفاه المجتمع.

ألف- التأثير على الصحة

٤- تتأثَّر صحة الشخص إلى حدِّ كبير بتعاطي المخدرات. ويتجلى هذا، من الناحية الاقتصادية، في تكاليف الوقاية والعلاج، وتكاليف الرعاية الصحية والمستشفيات، وازدياد الاعتلال (الحالات المرضية) والوفيات.

تكاليف الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات

٥- تقتضي ظاهرة تعاطي المخدرات أن تُخصَّص المجتمعات الموارد اللازمة للوقاية والتعليم والتدخل، بما في ذلك العلاج وإعادة التأهيل، استناداً إلى الأدلة العلمية. ومع أنَّ هذه الأنشطة يمكن أن تتطلب استخدام الموارد بكثافة، فقد أظهرت الدراسات

(٧) E/INCB/2011/1

الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و٦٤ عاماً. كما تشير التقديرات إلى حدوث ٢١١٠٠٠ حالة وفاة ذات صلة بالمخدرات سنوياً، والشباب خصوصاً هم الأكثر عرضة لمخاطرها. ففي أوروبا، يبلغ متوسط عمر من يُتوقَّن من جراء تعاطي المخدرات حوالي منتصف الثلاثينات. ومن المهم الإشارة إلى شح المعلومات بشأن الوفيات ذات الصلة بالمخدرات بخصوص آسيا وأفريقيا. وبالإضافة إلى الوفيات المتصلة بالمخدرات، تشير التقديرات إلى أن ١,٦ مليون من أصل ١٤ مليوناً من متعاطي المخدرات بالحقن في العالم، مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية، وإلى أن ٧,٢ مليون من متعاطي المخدرات بالحقن مصابون بالتهاب الكبد الفيروسي من النوع جيم، إضافة إلى ١,٢ مليون شخص مصابون بالتهاب الكبد الفيروسي من النوع ب. وخلصت دراسة علمية عالمية إلى أن عبء المرض الذي يُعزى إلى استعمال المخدرات كان جسيماً؛ فقد ارتفع في عام ٢٠١٠ عمّا كان عليه في عام ١٩٩٠. ومن أصل ٤٣ عاملاً من عوامل المخاطرة، أتى تعاطي المخدرات في المرتبة التاسعة عشرة على قائمة أشد العوامل فتكاً على الصعيد العالمي (احتل الكحول المرتبة الثالثة والتبغ المرتبة الثانية). وكان تعاطي المخدرات السبب السادس الأشيع للوفاة لدى من تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاماً و٤٩ عاماً.

باء- التأثير على السلامة العامة

٩- بصرف النظر عن التكاليف الصحية، فإن الأشخاص الواقعيين تحت تأثير المخدرات يتسبّبون في مخاطر وتكاليف كبيرة على سلامة من يحيط بهم وعلى بيئتهم. فعلى سبيل المثال، برزت الحوادث الناجمة عن قيادة السيارات تحت تأثير المخدرات بوصفها تهديداً عالمياً رئيسياً في السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، برز مزيد من الوعي بالآثار التي تلحق بالبيئة من جراء زراعة المخدرات وإنتاجها وصنعها على نحو غير مشروع.

السياقة تحت تأثير المخدرات

١٠- يؤثّر تعاطي المخدرات على الإدراك الحسي والانتباه والإدراك المعرفي والتنسيق وزمن ردّ الفعل، ممّا يؤثّر على السياقة بسلامة. والقنّب هو أكثر المخدرات غير المشروعة انتشاراً الذي كُشِفَ عنه لدى كثيرين ممن يسوقون السيارات في كندا، والولايات المتحدة، وأوروبا، وأوقيانوسيا. فقد خلصت البحوث إلى أن تناول القنّب الاعتيادي يرتبط بازدياد مخاطر وقوع حوادث السياقة بمقدار تسعة أضعاف ونصف، ويزيد الكوكايين والبنزوديازيبينات تلك المخاطر بمقدار ضعفين إلى ١٠ أضعاف، فيما تزيد

أن كل دولار يُنفق على برامج الوقاية الجيدة يمكن أن يوفر على الحكومات ما قد يبلغ ١٠ دولارات في تكاليف لاحقة.

٦- والهروين والقنّب والكوكايين هي المخدرات التي أكثر ما يُبلّغ عنها الأشخاص الذين يدخلون المصحات لتلقي العلاج. وتشير التقديرات إلى أن واحداً فقط من بين كل ستة متعاطي مخدرات إشكاليين في العالم، أي نحو ٤,٥ ملايين شخص، يتلقى العلاج اللازم، ممّا يؤدي إلى تكلفة إجمالية تبلغ حوالي ٣٥ بليون دولار سنوياً على الصعيد العالمي. وهناك تباين واسع من منطقة إلى أخرى. وعلى سبيل المثال، لا يحصل على خدمات العلاج في أفريقيا سوى واحد من كل ١٨ شخصاً من متعاطي المخدرات الإشكاليين. أمّا في أمريكا اللاتينية والكاريبي وشرق أوروبا وجنوب شرق أوروبا، فلا يتلقى خدمات العلاج سوى واحد تقريباً من كل ١١ شخصاً من متعاطي المخدرات الإشكاليين، بينما تشير التقديرات في أمريكا الشمالية إلى أن واحداً من كل ثلاثة أشخاص من متعاطي المخدرات الإشكاليين يتلقى تدخلات علاجية. ولو كان جميع المرتهنين للمخدرات تلقوا العلاج في عام ٢٠١٠، لكانت تكلفة ذلك العلاج تراوحت بين ما قدره ٢٠٠ بليون دولار و٢٥٠ بليون دولار، أي ما نسبته ٠,٣-٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتوضّح نتائج البحوث أن الاستثمارات في العلاج تحقّق الفعالية في التكلفة مقابل ما تكلفه حالات التعاطي المستمرة أو التي لم تُعالج. كما تشير البحوث التي أجرتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن كل دولار يُستثمر في العلاج ينتج عنه عائد بمبلغ يتراوح بين ٤ دولارات و١٢ دولاراً من تكاليف الجريمة والرعاية الصحية.

الرعاية الصحية والمستشفيات

٧- تكلف 'زيارات' متعاطي المخدرات إلى المستشفيات تكاليف باهظة يتكبّدها المجتمع. ومردّد تلك الزيارات هو الجرعات الزائدة، وردود الفعل السلبية، ونوبات الدّهان، وأعراض الأمراض المعدية المقترنة بالمخدرات والتي يمكن أن تنتقل من خلال تعاطي المخدرات بالحقن وغير ذلك، من قبيل التهاب الكبد الفيروسي من النوعين باء وجيم، وفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، والسّل وغيرها من الأمراض ذات الصلة بالمخدرات. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تُضطر المستشفيات إلى علاج ضحايا الجرائم والحوادث ذات الصلة بالمخدرات.

الاعتلال والوفيات

٨- تشير التقديرات، على الصعيد العالمي، إلى أن الوفيات ذات الصلة بالمخدرات تبلغ نسبةً تتراوح بين ٠,٥ في المائة و١,٣ في المائة من الوفيات الناجمة عن جميع الأسباب لدى

جيم- العلاقة بالجريمة

١٤- أدت البحوث التي جرت خلال حقبة جيل كامل من العاملين في هذا المجال إلى تحديد ثلاثة روابط رئيسية موجودة بين المخدرات والجريمة. ويتعلق الرابط الأول بين المخدرات والجريمة بالعنف الذي يمكن أن يفتقر بتعاطي المخدرات نفسها، أي: جريمة العقاقير النفسانية.

١٥- فالجرائم التي تُرتكب تحت تأثير المخدرات هي مشكلة رئيسية في جميع أنحاء العالم. وعلى سبيل المثال، في دراسة شملت دومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، أبلغ ما نسبته ٥٥ في المائة من الجناة المدانين بأنهم كانوا تحت تأثير المخدرات عندما ارتكبوا جرائمهم، وقال ١٩ في المائة ممن ينتمون إلى مجموعة المجرمين ذاتها إنهم كانوا س يرتكبون جرائمهم تلك حتى وإن لم يكونوا تحت تأثير المخدرات.

١٦- وينطوي الرابط الثاني بين المخدرات والجريمة على الجريمة 'الاقتصادية الإجبارية'. وترتكب هذه الجريمة عندما ينخرط متعاطو المخدرات في عالم الجريمة من أجل القيام بدعم نفقات استهلاكهم المخدرات وإدمانهم عليها. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، قال ما نسبته ١٧ في المائة من المسجونين بموجب قوانين الولايات و١٨ في المائة من المسجونين بموجب القانون الاتحادي إنهم ارتكبوا الجرائم التي يقضون حالياً مدة السجن عقوبة عليها، من أجل الحصول على المال لشراء المخدرات. وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تشير التقديرات إلى أن الجريمة 'الاقتصادية الإجبارية' تكلف ٢٠ مليون دولار تقريباً في السنة، يتأتى معظمها من عمليات السطو والاحتيال والسرقة.

١٧- أمّا الرابط الثالث فهو الجريمة 'النظامية'، أي: أعمال العنف التي تقع، مثلاً، بسبب النزاعات على "موقع نفوذ" أو العراك بين المتعاطين والبائعين على صفقات تجنح إلى الإخفاق. وقد شوهد ذلك على نحو صارخ في أمريكا اللاتينية على مدى السنوات العشر الماضية، وبخاصة في بلدان من قبيل غواتيمالا والمكسيك، ولكنه يشاهد أيضاً في شوارع كل قارة من القارات في جميع أنحاء العالم.

١٨- وتبين الدراسات أن الجريمة ذات الصلة بالمخدرات باهظة التكلفة إجمالاً، ولكن تكلفتها تختلف بحسب اختلاف المناطق. وأشارت دراسة أجريت في أستراليا إلى تكاليف قُدرت بنحو ٣ بلايين دولار في السنة؛ بينما تُقدّر تكاليف الجريمة ذات الصلة بالمخدرات في الولايات المتحدة بنحو ٦١ بليون دولار سنوياً.

الأمفيتامينات أو تعاطي مخدرات متعددة تلك المخاطر بمقدار ٥ أضعاف إلى ٣٠ ضعفاً، أما تناول الكحول مع تعاطي المخدرات فيزيد من مخاطر الإصابة الخطيرة أو الموت أثناء القيادة بعامل يتراوح من ٢٠ إلى ٢٠٠. وتلك المخاطر الزائدة عواقب أيضاً على الركاب وغيرهم من المارة على الطرقات، الذين قد يصبحون في عداد ضحايا القيادة تحت تأثير المخدرات.

التأثير على البيئة

١١- يسبب صنع المخدرات والمستحضرات الصيدلانية والتخلص منها على نحو غير مشروع تلوثاً بيئياً خطيراً الشآن، من جراء الكيماويات السليفة اللازمة لصنعها، وبسبب عملية الصنع نفسها، والمكونات أو المواد النشطة فيها. كما أن التخلص من هذه المواد يجعلها تدخل في البيئة؛ في مياه الصرف الصحي، حيث يمكن أن تتسرب إلى المياه المترسبة والسطحية والجوفية وإلى أنسجة النباتات والكائنات العضوية المائية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تتعرض كائنات الحياة البرية والبشر على نحو دائم لجرعات ضئيلة جداً من المخدرات والمواد الكيماوية المستعملة في صنعها على نحو غير مشروع. وهذا ما يؤدي إلى تكاليف يقع تكبدها على عاتق الأفراد والحكومات المسؤولة عن ضمان الصحة العامة.

١٢- وكثيراً ما أدت زراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع إلى إزالة غابات - ولا سيما بالنسبة إلى زراعة شجيرة الكوكا على نحو غير مشروع، في المقام الأول في بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا. ومن الآثار المدمرة التي تخلّفها زراعة نبتة القنب وشجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة على التنوع البيولوجي هي خسارة الغابات وتدهورها وتجزئتها، وخسارة المناطق التي يمكن زراعتها للحصول على الغذاء. وبالإضافة إلى إزالة الغابات التي تسببها زراعة المحاصيل غير المشروعة، فإن المواد الكيماوية المستعملة لتجهيز المخدرات غير المشروعة يمكن أن تلحق الضرر بالتنوع الأحيائي، سواء في المناطق المجاورة مباشرة لموقع التجهيز أو المناطق الساقطة بعيداً عنه، وذلك بسبب الجريان السطحي لتلك المواد الكيماوية. ويمكن أيضاً أن تتأثر آثار سلبية ذات وطأة على البيئة فيما يقترن برش المحاصيل بالمبيدات من الجو.

١٣- وأخيراً، فإن بروز زراعة المخدرات وصنعها على نحو غير مشروع في المناطق السكنية يجلب معه دواعي قلق بشأن ما ينتج عن ذلك من انخفاض مستوى نوعية حياة السكان المقيمين واطمحلال في الأحياء المجاورة والإضرار بالملكيات وتعرض الأطفال للأخطار والنشاط الإجرامي والمتفجرات.

الإنتاجية من شأنها أن تنخفض إذا كانت فرص العمل نادرة من قبل، على وجه العموم. ففي أوروبا في عام ٢٠١٠، كان ما نسبته ٥٦ في المائة من المرضى الذين ينضمون إلى برامج العلاج من المخدرات عاطلين عن العمل، وقد ازدادت هذه النسبة المئوية على مدى السنوات الخمس الماضية.

هاء- التأثير على الحوكمة

٢٣- مثلما نُوقش في الفصل الأول من تقرير الهيئة السنوي لعام ٢٠١٠،^(٨) يسعى المتجرون بالمخدرات في جميع بلدان العالم إلى إفساد المسؤولين على كل مستويات إنفاذ القانون والحكومة، لكي يواصلوا أنشطتهم الإجرامية بلا عوائق. ونتيجةً لذلك، كثيراً ما يتعايش المواطنون في المناطق المتأثرة بذلك مع مؤسسات إنفاذ قانون غير نزيهة. وهذا ما يُشاهد اليوم في قارات مختلفة، حيث لا يزال العنان مطلقاً لزراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع، ممّا يزعزع استقرار المؤسسات الحكومية ويفسد المسؤولين الحكوميين.

٢٤- ومن المهم أن يُلاحظ أن هذه الصلات قد لا تكون سافرة، لأنّ ضعف الحوكمة (الناتج عن القضايا غير المتصلة بالمخدرات) يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة زراعة المحاصيل غير المشروعة وإنتاج المخدرات غير المشروعة وصنعها والاتجار بها وتعايها؛ إذ يقوم تجار المخدرات بفتح دروب عبور جديدة باستغلال ضعف مؤسسات الحكم، وتمويل الفساد والإرهاب بالمكاسب التي حققوها من انخراطهم في أنشطة غير مشروعة.

واو- التأثير على فئات معيّنة من السكان

الأطفال

٢٥- يمكن أن يؤدي التعرّض للمخدرات قبل الولادة إلى مجموعة من الاضطرابات العاطفية والنفسية والبدنية. وقد يعاني الأطفال المعرضون للمخدرات غير المشروعة بعد الولادة من مشاكل خطيرة تتطلب رعاية إضافية ممّا يؤدي إلى زيادة في النفقات على الصعيد الشخصي وزيادة في التكاليف على صعيد المجتمع، على السواء. والأطفال المعرضون للمخدرات يواجهون مخاطر أشدّ بكثير من غيرهم من حيث الإيذاء البدني والجنسي كليهما، فضلاً عن الإهمال، وغالباً ما يعانون، أكثر من غيرهم، من ارتفاع معدلات القلق والاكتئاب والجنوح، ومن مشاكل في التعلّم وفي القدرة على الانتباه الذهني.

(٨) E/INCB/2010/1

١٩- وتتعلق كل تلك التكاليف بالأعباء الملقاة على عاتق أجهزة إنفاذ القانون والقضاء، إضافةً إلى ازدياد معدّلات إيقاع عقوبة السجن، نتيجةً لسلوك المتصل بتعاطي المخدرات، والتي ارتفعت كثيراً في العقود القليلة الماضية في كثير من البلدان.

دال- التأثير على الإنتاجية

٢٠- تُعدّ الخسائر في الإنتاجية من التكاليف الإضافية من جرّاء تعاطي المخدرات التي كثيراً ما يُوقى على ذكرها، والتي يمكن أن تحدث عندما يكون المتعاطون تحت تأثير المخدرات أو يعانون من عواقب تعاطيهم إيّاها (مثلاً، أثناء العلاج، أو في السجن، أو المستشفى). وتشير الدراسات إلى أنّ ما يتحمّله أرباب العمل من تكاليف بسبب الخسائر في الإنتاجية يُقدّر بعشرات البلايين من الدولارات.

التكاليف المتكبّدة من جرّاء خمول اليد العاملة

٢١- تُحتسب الخسائر في الإنتاجية على أنّها العمل الذي يُتوقّع على نحو معقول إنجازه في حال عدم تعاطي المخدرات (أي أنّها خسارة في ما يُحتمل كسبه من الإيراد أو تقديمه من مردود ومن ثم فهي خسارة في الناتج المحلي الإجمالي)، وذلك نتيجة لانخفاض في العرض أو الفعالية في القوى العاملة. وأدى خمول اليد العاملة في الولايات المتحدة إلى خسائر كبيرة في الإنتاجية: ١٢٠ بليون دولار (أي ٠,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام ٢٠١١، فبلغت ٦٢ في المائة من جميع التكاليف ذات الصلة بالمخدرات. وحدّدت دراسات مماثلة أُجريت في أستراليا وكندا تلك الخسائر بنسبة قدرها ٠,٣ في المائة و٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي. وفي هذين البلدين، قُدّرت التكاليف الناجمة عن الخسائر في الإنتاجية بأكثر من ٣ أضعاف و٨ أضعاف، على التوالي، من التكاليف ذات الصلة بالصحة بسبب الاعتلال المرضي، والرعاية الإسعافية، وزيارات الأطباء، وسائر العواقب ذات الصلة.

التكاليف الناتجة عن الخضوع للعلاج،

ودخول المستشفيات، والإبداع في السجن، والوفيات المبكرة

٢٢- قد لا يتمكّن متعاطو المخدرات، أثناء تلقّيهم للعلاج أو إيداعهم في السجن، من المشاركة في العمل أو في دورات التعلّم والتدريب، ممّا يزيد من الخسائر الاقتصادية، إضافةً إلى تكلفة العلاج أو السجن نفسها. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه التكاليف في

يفضي إلى عدم رعايتهم لأفراد أسرهم، وأحبائهم، وإلى تخليهم عن سائر مسؤولياتهم.

زاي- السياسات البديلة

٣٢- لقد حَاجَّ بعضُهم بأنَّ البدائل عن نظام المراقبة الحالي من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض التكاليف؛ إذ يقولون إنَّ تكاليف إنفاذ القانون المترتبة على النظام الدولي الحالي لمراقبة المخدرات، لا المخدرات نفسها، هي أصل معظم التكاليف.

٣٣- ولكن، من غير الواضح ما إذا كانت التكاليف ذات الصلة بالإنفاذ ستخفص بالضرورة في إطار السياسات العامة التي لا تستند إلى المعاهدات الدولية الحالية لمراقبة المخدرات. وإضافة إلى ذلك، تبين أنَّ الإيرادات التي تجنيها الحكومات من بيع الكحول والتبغ على نحو قانوني هي أقل من التكاليف الاقتصادية والصحية الناجمة عن تعاطيها.

٣٤- وبالإضافة إلى ذلك، قد تزداد تكاليف إنفاذ القانون من جرّاء ارتفاع معدلات الجريمة التي تقع بسبب وجود قوانين وأنظمة مراقبة أكثر تساهلاً. وفي كثير من البلدان، يكون الكحول، وليس المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية، هو العامل المسؤول عن الزيادة الكبيرة جدًّا في عدد حالات التوقيف (مثلاً، كان هناك في الولايات المتحدة في عام ٢٠١٢ أكثر من مليوني حالة توقيف ذات صلة بالكحول - وهو عدد يزيد كثيراً جدًّا على ١,٦ مليون حالة توقيف تتعلق بكل المخدرات غير المشروعة مجتمعةً). وأحد الأسباب لارتفاع التكاليف ذات الصلة بالكحول أنَّ معاقرة الكحول في كثير من البلدان أشيع انتشاراً بكثير من تعاطي المواد الخاضعة للمراقبة الدولية.

٣٥- ومن الحُجج التي تُساقُ أحياناً هو أنَّ المنظمات الإجرامية قد تُحرِّم من الإيرادات إذا ما أُبيحت المخدرات قانوناً على غرار الكحول. لكن تلك المنظمات الإجرامية لا تجني مواردها من بيع المخدرات غير المشروعة فقط، فقد تلج تلك المنظمات في السوق القانونية مع بقائها في الوقت نفسه في السوق غير القانونية.

٣٦- ولن تضمن الإباحة القانونية للمخدرات اختفاء الأسواق السريّة للتجارة بالمخدرات. وفي الواقع، هناك اليوم سوق سوداء مزدهرة للسيارات في كثير من البلدان، من قبيل كندا، والولايات المتحدة، وفي أوروبا وغيرها من مناطق العالم. فعلى سبيل المثال، تبين أنَّ نسبة السيارات المهربة تتراوح بين ٩ و ٢٠ في المائة من سوق السيارات المحلية في المملكة المتحدة حالياً. وفي كندا، تمثل نسبة السيارات المهربة حوالي ٣٣ في المائة من استهلاك مجموع السيارات

٢٦- ومن المرجح أن يكون الوالدان اللذان يتعاطيان المخدرات ساكنين في منازل يستقبلان فيها الأقارب والأصدقاء والغرباء للمشاركة في تعاطي المخدرات، معرّضين بذلك أطفالهما للأذى العاطفي والبدني المحتمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ الأطفال الذين يجب إخراجهم من بيئتهم المنزلية تلك، من المرجح أن يتورطوا في الجريمة وتعاطي المخدرات والجروح.

٢٧- ويثير تعاطي المخدرات لدى أطفال الشوارع قلقاً خاصاً في جميع أنحاء العالم. وتشير الدراسات التي أجريت عن أطفال الشوارع الذين يتعاطون المخدرات إلى احتمال كبير في أن يكون هؤلاء الأطفال قد تعرّضوا لسوء المعاملة على يد والديهم، وإلى وجود سجل من سوابق حالات التوقيف لديهم، وإلى انخراطهم في العمل في مجال الجنس، ممَّا يعرضهم للإصابة بالأمراض المنقولة جنسياً.

٢٨- ويؤثر تعاطي المخدرات أيضاً على الأطفال في المناطق التي تمزقها النزاعات المسلّحة. وفي بعض المناطق تُستعمل المخدرات وسيلةً لتجنيد الأطفال والشباب واستبقائهم كأطفال جنود في الحروب الأهلية والصراعات المسلّحة، والصراعات الإقليمية، والأنشطة الإرهابية. ويمكن أن يصبح هؤلاء الأطفال والشباب عرضةً للانتهاك البدني والجنسي، والمشاكل النفسية، والإدمان، وسائر العواقب الوخيمة.

النساء

٢٩- اعتُبرت الفروق بين الجنسين عوامل شديدة الأهمية في انبثاق أنماط السلوك الإدماني، بما في ذلك تعاطي المخدرات. والنساء أشدُّ تضرراً بعواقب معيَّنة من جرّاء تعاطي المخدرات، ومن ذلك مثلاً الأمراض المنقولة جنسياً، وعواقب العنف المنزلي، إضافةً إلى كونهنَّ أكثر تضرراً على الأرجح بالجرائم التي تسهّل المخدرات ارتكابها.

ذوو الدخل المنخفض

٣٠- كثيراً ما يرتبط تعاطي المخدرات بالفقر لأسباب متعدّدة، إذ يُلجأ إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للتخفيف من الإجهاد المقترن بالفقر، ومن الضغوط الاجتماعية المزمّنة، وغيرها من الظروف الصعبة. وغالباً ما تكون حظوظ الأحياء الأفقر ضئيلة في الوصول إلى نظم الدعم، والرعاية الصحية، ومنظمات المجتمع المحلي.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتخذ العلاقة بين المخدرات والفقر مساراً معاكساً: إذ يمكن أن يؤدي تعاطي المخدرات المفرد إلى استنزاف أيّ دخل يتلقاه المتعاطون، ممَّا

في الوقاية من تعاطي المخدرات نجاحه في منع تعاطيها وفي الحد من عواقبها السلبية. وقد وجدت هذه النهج المجتمعية طريقها إلى التطبيق في القارة الأمريكية وبعض المناطق الأخرى، وتشير الدراسات المبكرة إلى فعاليتها؛^(٩)

(ب) فيما يتعلّق بالأشخاص الذين تعاطوا المخدرات، ولكن لم يُصبحوا مرتين لها بعد، فقد يكون من المناسب اللجوء إلى آليات الفحص والفرز، والتدخلات البسيطة، والإحالة إلى العلاج. وتشتمل تلك الخدمات على تقييم أولي يجريه أطباء في الرعاية الصحية الأولية العامة أو مستشارون لتحديد الأشخاص المعرضين للمخاطر، وعقد جلسة قصيرة معهم لإسداء المشورة، ثمّ الإحالة إلى العلاج، إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

(ج) فيما يتعلّق بالأشخاص الذين لديهم حالة إدمان، فقد ثبتت فعالية علاج الإدمان على المخدرات، مع تدخلات تقيمية سلوكية أو طبيّة أو كليهما معاً. وفي حين أنّ هناك حاجة إلى حماية الخصوصية، ينبغي أيضاً توفير العلاج في سياق إعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع (مثلاً، أسلوب الأوساط العلاجية) واستكمالها بتدابير ترمي إلى الحد من العواقب السلبية لتعاطي المخدرات؛

(د) يتطلّب التعافي من الإدمان على المخدرات تقديم الدعم اللازم من الأسرة ومن المجتمع المحلي. وهو ينبغي أن يشمل أيضاً توفير التعليم والتدريب المهني والمسكن ورعاية الأطفال ووسائل النقل ذهاباً وإياباً بين مكان العمل ومرفق العلاج والإشراف على الحالات وتوفير الدعم الروحي وكذلك الوقاية من الانتكاس وتوفير التربية الأسرية وخدمات الأقران والتوجيه والمساعدة الذاتية وخدمات أفرقة الدعم. وتحتّ الهيئة على توسيع نطاق تطبيق هذه الاستراتيجيات التي تُنفذ حالياً في مناطق مختلفة؛

(هـ) يمكن أيضاً لنظام عدالة أكفأ أن يحد من تعاطي المخدرات وأن يوفر بدائل للسجن. وينبغي احترام مبدأ التناسب، بصيغته التي ناقشتها الهيئة باستفاضة في تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٧.^(١٠) وهناك محاكم مختصة بالعلاج من تعاطي المخدرات أخذت تعوّل على فرض جزاءات سريعة ومخففة مقترنة بتوفير العلاج وإجراء اختبارات كشف تعاطي المخدرات بغية التشجيع على الامتناع عن المخدرات والحد من الجريمة، وزيادة فرص إعادة الإدماج في المجتمع. وهذا قد يتطلّب عملاً كبيراً في إعادة توجيه السياسات الوطنية المتعلقة بمراقبة المخدرات والعدالة، وقد يتطلّب أيضاً الكثير من الاستثمارات. وقد حققت هذه

المحلية، مع أنّ تلك النسبة تختلف من مقاطعة إلى أخرى. وأشارت دراسة بحثية إلى أنّ ثلاثة أرباع السجائر التي لوحظت في إحدى ضواحي شيكاغو لا تحمل ختم الضرائب، ممّا يشير إلى أنّها جاءت من مصادر في السوق السوداء أو السوق الموازية.

٣٧- وتُلمح البيانات المستمدّة من ولاية كولورادو الأمريكية إلى أنّه منذ استحداث برنامج للقنب "الطبي" المتاح تجارياً على نطاق واسع (علماً بأنّه ضعيف التنفيذ وغير مطابق لاتفاقية سنة ١٩٦١)، ارتفع عدد حوادث السيارات التي يسوقها أشخاص أثبتت الفحوص أنّهم تعاطوا القنب، بالإضافة إلى زيادة عدد حالات إدخال المراهقين إلى مراكز علاجية فيما يتصل بتعاطي القنب، وكذلك حالات تعاطي القنب المكشوفة في اختبارات المخدرات.

٣٨- ويمكن للمرء أيضاً أن يتصوّر اضطراب الدول إلى تحمّل التكاليف الناجمة عن التنظيم الرقابي لأنظمة بديلة خاصة بالمخدرات. وتشمل تكاليف هذا التنظيم الرقابي جملة من الأمور منها إدارة مراقبة الزراعة والإنتاج والصنع والتوزيع، وكذلك رصد الاستعمال، وتأثير ذلك. وهذا ما لوحظ في برامج القنب الطبي التي تديرها الدولة في الولايات المتحدة، حيث لم تستطع الولايات أن تدير شؤون هذه الكيانات البيروقراطية الجديدة وفقاً لمراجعات حسابية وإدارية مستقلة.

٣٩- وإذا ما نُظمت المواد الخاضعة للرقابة حالياً على غرار الكحول في كثير من البلدان، فسوف يستتبع ذلك ازدياد عدد الناس الذين يتعاطونها ويدمنون عليها، ممّا يؤدي إلى مزيد من العواقب السلبية.

حاء- الاستنتاجات والتوصيات وأفضل الممارسات بشأن الحد من العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات

٤٠- نظراً لأنّ تعاطي المخدرات يُلقى عبئاً باهظ التكلفة على عاتق المجتمع في كثير من المجالات، فمن المهم مناقشة الوسائل التي يمكن بواسطتها خفض هذه التكاليف. ماذا يمكن أن يقوم به المجتمع من أجل خفض إجمالي تكلفة تعاطي المخدرات؟ ترد فيما يلي لمحة إجمالية موجزة عن بعض التدابير المثبتة جدواها:

(أ) الوقاية من تعاطي المخدرات فعّالة من حيث التكلفة. فبرامج الوقاية العالمية المعمّمة تهدف إلى بناء مجتمعات محلية وأسرة متماسكة، فتسعى في معظمها إلى تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لاتخاذ خيارات وقرارات سليمة. ويجب أن تكون تدابير الوقاية المحددة والمُحكّمة الأهداف غايةً تضعها الحكومات نصب أعينها أيضاً. وقد أثبت إشراك المجتمع المحلي بإطارة الواسع

(٩) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات"، متاحة على الموقع الشبكي www.unodc.org.

(١٠) E/INCB/2007/1

في استراتيجية الحدّ من عواقب تعاطي المخدرات وتكاليفه الاقتصادية في جميع البلدان؛

(ح) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١،^(١١) واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١،^(١٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨،^(١٣) وكذلك الإعلان السياسي الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين،^(١٤) المعقودة في عام ١٩٩٨، والإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية^(١٥) لعام ٢٠٠٩، كلها توفر إطاراً راسخاً لتنفيذ السياسات المذكورة أعلاه، وتحّد، في المقابل، من العواقب الاقتصادية للمخدرات في جميع أنحاء العالم. وتُشجّع الدول على توسيع نطاق تنفيذها هذه التدخلات والاستراتيجيات المستندة إلى الأدلة العلمية بهدف الحدّ من تعاطي المخدرات وعواقبه. وتوصي الهيئة، من أجل تحقيق هذه الغاية، بأن تُعنى الحكومات بزيادة تعاونها، وكذلك شراكتها مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها مثلاً منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

(١١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٥٢٠، الرقم ٧٥١٥.

(١٢) المرجع نفسه، المجلد ١٠١٩، الرقم ١٤٩٥٦.

(١٣) المرجع نفسه، المجلد ١٥٨٢، الرقم ٢٧٦٢٧.

(١٤) مُرفق قرار الجمعية العامة د-٢٠٠٠/٢٠٠٠.

(١٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٩، الملحق رقم ٨ (E/2009/28)، الفصل الأول، القسم جيم.

التدابير نجاحاً في التعامل مع الجُناة الذين يكرّرون ارتكاب الأفعال الإجرامية ولديهم تاريخ طويل في تعاطي المخدرات، في بعض المناطق من العالم؛

(و) هناك مجموعة واسعة التنوع من البرامج الاجتماعية غير المتصلة مباشرةً بتعاطي المخدرات تنطوي على إمكانات من أجل الحدّ من العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد أهداف برامج التدريب المهني بحيث تصل إلى الشباب وخصوصاً المعرضين منهم لمخاطر التحوّل إلى بائعي مخدرات؛ كما يمكن لعمليات التدخل أن تستهدف الأشخاص المعرضين لأخطار التشردّ بلا مأوى والحرمان الاجتماعي والبطالة والإقصاء من فرص التعليم. وينبغي تصميم مشاريع الإسكان العمومي على نحو يساعد على اجتناب نشوء بؤر فيزيائية مكانية يمكن الاحتماء بها لمزاولة الاتجار بالمخدرات بالتجزئة. ومع أنّ هذه التدابير والمبادرات تتطلب استثمارات هامة، فإنّ من المرجح لها أن تُؤتي منافع جمة على المدى الطويل، لا في الحدّ من العواقب الاقتصادية لتعاطي المخدرات فحسب، بل كذلك في إنتاج منافع في كثير من المجالات الأخرى أيضاً؛

(ز) يجب إدماج سياسات ومبادرات مكافحة الاتجار بالمخدرات في برامج التنمية في جميع البلدان، مع مراعاة الهدف الرئيسي المنشود في تعزيز المؤسسات والتشارك في المسؤولية على جميع المستويات الحكومية. ومثلما أبرزته مؤخراً لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، في إحدى التوصيات الرئيسية التي قدّمتها في استعراض أجرته لاستراتيجية مكافحة المخدرات في نصف الكرة الغربي، فإنّ تعزيز المؤسسات الحكومية هو عنصر رئيسي